

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الخميس 29 يناير 2015 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5625)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - الأمن بمفهومه الشامل

الإمارات اليوم

03 - طموحنا المركز الأول

تقارير وتحليلات

04 - دلالات تحرير «عين العرب» كوباني وديالى من «داعش»

- «ناشونال ريفيو»: التحركات الإيرانية تشكل تهديداً خطيراً على الشرق

05 - الأوساط

06 - معاني وتداعيات فوز تحالف القوى اليسارية في الانتخابات اليونانية

07 - باحثان: هل تنجح العلاقات الهندية - الأمريكية في تجديد دمائها؟

شؤون اقتصادية

08 - الملك سلمان يبلغ أوباما أن سياسة السعودية للطاقة مستمرة

من إصدارات المركز

09 - التمويل الإسلامي والاقتصاديات المعاصرة



الأمن بمفهومه الشامل

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة، في عقود وجيزة، ومنذ نشأتها في مطلع السبعينيات في القرن الماضي، قفزة هائلة في مجال الأمن والأمان والعدالة، لتصبح واحة للأمن والأمان والاستقرار المجتمعي، حيث تمكنت من خلال بنية تشريعية، تشمل قوانين حضارية وصارمة، من حفظ حقوق الأفراد والمؤسسات وتحديد العلاقات بين مكونات المجتمع وأفراده، ما أدى في نهاية الأمر إلى سيادة القانون في دولة مؤسسات تحترم الفرد وتصون حقوقه.

وكأحد المؤشرات الدالة على النجاح الإماراتي الكبير في هذا الإطار، تصدرت العاصمة أبوظبي مدن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تصنيف عام 2015، وفقاً لمؤشر المدن الآمنة، وفق ما ذكره التقرير الصادر حديثاً عن «وحدة الإيكونوميست إنتلجانس»، وهو إنجاز يحمل العديد من الدلالات بشأن الوضع الأمني في دولة الإمارات العربية المتحدة كلها، وليس في أبوظبي فقط، ولاسيما أن المؤشر المذكور يتكون من أكثر من أربعين مؤشراً فرعياً، تغطي جميع الجوانب المتعلقة بأمن المدن محل الدراسة، ومن بينها الأمن الجنائي والأمن الرقمي وأمن البنية التحتية وسلامتها وغيرها من الجوانب التي لا تفصل عن أمن الدول التي تنتمي إليها هذه المدن.

إن الجهات المختصة بالجوانب الأمنية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى رأسها وزارة الداخلية، لا تقصر اهتمامها على الأمن الجنائي بمفهومه الضيق، بل إن عملها ينطلق من فلسفة تقوم على مفهوم الأمن بأبعاده الشاملة، ولا يعتبر الأمن الجنائي إلا أحد تلك الأبعاد، بل إنها تتعامل مع مفهوم الأمن بما يراعي تطورات العصر الحديث، وتعي كذلك أن أمن الدول والمجتمعات هو عمل ومسؤولية جماعية، لا تقتصر على المؤسسات الأمنية فقط. وقد أكد الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، مؤخراً، هذه المعاني، بقوله «إن العمل الشرطي هو عمل مستمر متجدد، وبحاجة ماسة إلى خبرات الضباط القياديين المتمرسين لتحقيق مفهوم الشرطة العصرية بإطارها الحديث، والمعتمد على توثيق العلاقات مع شرائح المجتمع كافة، والتواصل الفعال معها»، وأكد سموه «أن قوة الشرطة تعتمد وبكل المقاييس على علاقتها مع الجمهور؛ مع الأخذ في الاعتبار مواكبة جميع التقنيات الحديثة التي تسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار في ربوع الدولة».

إن دولة الإمارات العربية المتحدة بفضل ما وصلت إليه من إنجازات نوعية في مجال الأمن بمفهومه الشامل، أصبحت وجهة مثالية يقصدها البشر من جميع أنحاء العالم، لأغراض السياحة والاستثمار، فضلاً عن العمل والعيش، بهدف التمتع بما ينعم به سكانها، مواطنين ومقيمين، من أسلوب حياة متطور واستقرار مجتمعي. وما يؤكد ذلك هو أن مدينتي أبوظبي ودبي جاءتا على رأس المدن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر «ميرسر لجودة المعيشة» لعام 2014، وبالطبع فإن ما تنعم به الإمارات من أمن وأمان يعد عاملاً مهماً في وصول مدنها إلى هذه المستوى من الرقي في جودة المعيشة. بل إن توافر الأمن بمفهومه الشامل، يعد أحد العوامل المؤثرة في جعل الإمارات الآن مكاناً تعيش فيه أكثر من مئتي جنسية من جميع أنحاء العالم، تجمعهم علاقات التسامح والانفتاح والتناغم بين الثقافات، تحت مظلة من سيادة القانون تضمن للجميع حقوقهم وتجعلهم في طمأنينة تامة على حياتهم ومستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

طموحنا المركز الأول

ما حققه منتخب الإمارات لكرة القدم خلال مشاركته في بطولة كأس آسيا لكرة القدم المقامة حالياً في أستراليا، بتأهله إلى المربع الذهبي يعد إنجازاً مهماً، من جوانب عدة، الجانب الأول، هو أن التأهل لهذا الدور المتقدم في أي بطولة قارية لكرة القدم هو إنجاز كبير تتطلع إليه معظم المنتخبات، بل إن ما اكتسبته بطولة كأس آسيا لكرة القدم من أهمية خلال الفترة الماضية، وتحولها إلى واحدة من أقوى البطولات القارية لكرة القدم في العالم، بدوره يعطي إنجاز منتخبنا أهمية أكبر. الجانب الثاني، هو أن منتخبنا الوطني خلال مشواره في البطولة استطاع أن يتغلب على عدد من المنتخبات ذات الوزن الكبير في لعبة كرة القدم العالمية، كالمنتخب الياباني، حامل لقب البطولة السابقة، حيث تخطاه منتخبنا في دور ربع النهائي، وأبلى لاعبونا في المباراة بلاءً حسناً، حتى نالوا إشادة مدرب المنتخب الياباني ذاته، خافيير أجيري، الذي قال: «أعتقد أن منتخب الإمارات قدم أفضل مباراة في تاريخه ليحصل على هذه النتيجة، وأنا أهنئهم على ذلك»، وكلنا يعلم بالطبع أن أفضل شهادة في حقك هي التي تأتيك من منافسك. الجانب الثالث، هو أن وصول منتخبنا إلى هذا الدور هو إنجاز جديد يضاف إلى سجل إنجازات الجيل الحالي من لاعبي كرة القدم الإماراتيين، وخصوصاً بعد فوزهم ببطولة كأس الخليج لكرة القدم في عام 2013 «خليجي 21»، وللمرة الأولى في تاريخ كرة القدم الإماراتية.

لكن برغم كل هذه الدلالات الإيجابية لإنجاز منتخبنا، يجب ألا نخفل نقطة مهمة، وهي أن دولة الإمارات العربية المتحدة الآن لديها طموحات ليس لها حدود، وتسعى إلى الوصول إلى المركز الأول عالمياً في جميع المجالات، فلا يمكن أن تستثنى كرة القدم من هذا الطموح، ولا يمكن أن يقتصر حلمنا على وصول منتخبنا إلى المربع الذهبي والمنافسة على المركز الثالث فقط. وقد طالعنا منذ يوم أمس الأربعاء العديد من العناوين والمقالات التي تصدرت الصحف المحلية وملأتها، والتي تحمل في مجملها رسالة إلى لاعبي المنتخب مفادها «ما قصرتم»، وهي رسالة ربما لا تتماشى مع ذلك الطموح الكبير للإمارات. فمن ينتمون إلى أي قطاع أو يعملون في أي مجال، بما في ذلك كرة القدم، لا بد أن تتماشى طموحاتهم مع ما تطمح إليه الدولة قيادة وشعباً، بل إنه في ظل المستوى المتميز الذي يتمتع به لاعبو الجيل الحالي لمنتخب كرة القدم الإماراتي، يجب استغلاله الاستغلال الأمثل، بالتقدم إلى الأمام أكثر والمنافسة على لقب البطولات الكبرى. مع العلم أن هذه المرة ليست الأولى التي يتأهل فيها المنتخب الإماراتي إلى المربع الذهبي في هذه البطولة، بل إن ذلك قد حدث مرتين من قبل، وكان ذلك في عامي 1992 و1996.

إن كرة القدم باتت تحتل أهمية كبيرة على المستوى العالمي، باعتبارها اللعبة ذات الشعبية الأولى في العالم، وذات القدرة الكبيرة على إلهاب مشاعر الجماهير وتوحيد صفوفهم خلف رايات أوطانهم مشجعين لمنتخباتهم، وبت الفوز ببطولاتها أحد مؤشرات القوة الشاملة للدول والمجتمعات، وبالتالي فإنه في ظل طموح قيادتنا الرشيدة وسعيها إلى المركز الأول عالمياً، لا بد من تقدم منتخبنا إلى المباريات النهائية في البطولات الكبرى في العالم والمنافسة على ألقابها والتتويج بها، وهذا هو فقط ما يكفيننا.

دلالات تحرير «عين العرب» كوباني وديالى من «داعش»

وجهت إلى «داعش» ضربة مزدوجة يوم 26 يناير (2015)، حيث أعلنت القوات الأمنية تحرير محافظة ديالى من السيطرة الداعشية، وفي سوريا تم طرد تنظيم «داعش» من مدينة كوباني (عين العرب)، الأمر الذي يطرح دلالات حول مدى انحسار المد الداعشي في سوريا والعراق.



إن خسارة «داعش» في «عين العرب» كوباني تعد ضربة مهمة وصفعة عسكرية غاية في الأهمية. معركة الأشهر الأربعة أنهت وجود «داعش» موفرة أمنًا لسكانها الذين فضلوا البقاء على النزوح إلى منطقة الحدود السورية - التركية. الانتصار عكس، أولاً: مدى أهمية التعاون والتنسيق بين المقاتلين على الأرض ممثلين أساساً في الأكراد من «وحدات حماية الشعب الكردي» وحلفائهم من البيشمركة العراقيين وقوات أخرى من المقاتلين السوريين، وثانياً: مدى أهمية دور قوات التحالف الدولي في توجيه ضربات جوية صاعقة إلى «داعش».

العراقية قد تم تحريرها من قبل الجيش العراقي، وما يعرف بقوات «الحشد الشعبي» وأبناء العشائر مكبدين «داعش» خسائر كبيرة. علماً بأن العمليات العسكرية ضد «داعش» كانت مكلفة على الصعيد البشري، حيث أعلن الزيدي مقتل 58، وإصابة 248 مقاتلاً من القوات العراقية والقوات الأخرى المساندة. إن أهمية دلالات الانتصار العراقي ترجع إلى العوامل التالية: أولاً: بعقوبة، كبرى مدن محافظة ديالى تقع على مسافة قصيرة نسبياً من بغداد (60 كلم شمال شرق بغداد). ثانياً: الانتصار يعطي دفعة معنوية مهمة للقوات العراقية ومن يساندها من قوات لاستمرار مسيرة تحرير مناطق أخرى من العراق ما زالت تقع في قبضة «داعش» على رأسها محافظات صلاح الدين، الأنبار والموصل وبعض مناطق كركوك.

برغم ذلك تبقى إشكالات عدة لا بد من معالجتها: أولاً: كيفية قيام السلطات العراقية بـ«تحجيم» الدور الإيراني في الحرب على «داعش»؟ ثانياً: من المهم للسلطات العراقية أن تلعب دوراً حيويًا في محاسبة كل إرهابي تسبب في عمليات قتل وتخريب هدفها التطهير الديموغرافي «السكاني» للمناطق ذات الغالبية السنية. ثالثاً: لن يقف «داعش» متفرجاً على ما تحقق من انتصارات في كوباني وديالى، حيث تستمر بعض قياداته بتوعد ردود فعل في سوريا والعراق.

بحسب المرصد السوري المراقب لأوضاع حقوق الإنسان، فإن عدد الذين قتلوا في معارك كوباني وصل إلى 1737 شخصاً، بينهم 1196 مقاتلاً من تنظيم «داعش». الشيء الواضح أنه لم يعد لـ«داعش» مقاتلون في المدينة برغم إشارة بعض الناشطين إلى أن «تنظيم داعش لا يزال وجوده قائماً في نحو 400 قرية وبلدة في محيط كوباني». أعطى الانتصار على «داعش» زخماً كبيراً للأكراد لمواصلة القتال لتحرير كل القرى المحيطة بـ«كوباني» وما بعدها من أراضٍ في سوريا وداخل العراق. ومن المتوقع أن تتم عودة أكثر من مئتي ألف نازح كردي في غالبيتهم إلى كوباني. برغم ذلك، فإنه لا بد من توافر فترة انتقالية يتم فيها إخلاء المنطقة من الألغام، والتأكد من هويات الأشخاص العائدين، وبناء الخدمات، وإعادة بناء ما تهدم من بيوت ومؤسسات.

مؤشر آخر إلى أهمية الانتصار هو أنه حقق بُعداً استراتيجياً بقطع خط الإمداد الرئيسي المباشر بين مواقع «داعش» في محافظة حلب وفي منطقة تمركزه الحيوي في الرقة إلى الشرق مع مواقع «داعش» على الحدود السورية - التركية.

تزامن مع الانتصار على «داعش» في كوباني انتصار لا يقل أهمية أعلن في العراق، حيث أكد الفريق الركن عبد الأمير الزيدي، قائد عمليات دجلة، أن محافظة ديالى

الهيمنة و«النووي»

«ناشونال ريفيو»: التحركات الإيرانية تشكل تهديداً خطيراً على الشرق الأوسط

دق المحلل السياسي الأمريكي تشارلز كروثامر ناقوس الخطر محذراً من تمدد النفوذ الإيراني المتزايد في الشرق الأوسط، بدءاً بالعراق ولبنان وسوريا وانتهاء باليمن، وسعي طهران إلى امتلاك قدرات نووية قد تغريها بالتحرش بإسرائيل، ومن ثم وضع المنطقة على شفا حرب تهدد حلفاء الولايات المتحدة والمصالح الأمريكية هناك.

عن وقف العمليات الحربية ضد «القاعدة». ثانياً: إن تمدد الهيمنة الإيرانية المتزايدة تشكل تهديداً خطيراً على حلفائنا ومصالحنا في منطقة الشرق الأوسط كلها.

وأردف الكاتب قائلاً إن قوة إيران تتزايد داخل سوريا أيضاً، حيث يواصل الملاي دعم النظام السوري المتآكل بالمال والسلاح و«الحرس الثوري» الإيراني، والإيعاز لـ«حزب الله» اللبناني بأن يحذو حذوها في دمشق. ومن الواضح أن طهران تستخدم سوريا و«حزب الله» لفتح جبهة حرب ضد إسرائيل التي تشعر، برغم قوتها، بأنها بين رحي «هلال شيعي» من ناحية الشمال والغرب يضم العراق وسوريا ولبنان، وسندان حرب بالوكالة في اليمن في الجنوب والغرب.

وحذر كروثامر من أن الإدارة الأمريكية تبدو مستعدة للاستسلام للواقع الجديد المتمثل في هيمنة إيران على سوريا، وهو ما عكسه استعدادها للتراجع عن موقفها السابق حول ضرورة إطاحة بشار الأسد. وأضاف أن هذا يمثل كابوساً مرعباً بالنسبة إلى الدول العربية التي تصارع، من دون جدوى، من أجل وقف الزحف الإيراني في اليمن



وذكر الكاتب في مقاله أن الأسبوع الماضي حمل تطورات عززت القلق الإقليمي تجاه النيات الإيرانية بعد أن نجح «الحوثيون» المدعومون من إيران في السيطرة على اليمن، بعد أن نجحوا في سبتمبر الماضي في اجتياح العاصمة صنعاء. وفي يوم الثلاثاء الماضي نجحوا في الاستيلاء على قصر الرئاسة، ويوم الخميس أجبروا الرئيس على تقديم استقالته.

ولبنان وسوريا والعراق، ولكن هذا الكابوس سيتضاعف إذا أصبحت إيران دولة نووية. الأمر غير المفهوم، كما يقول الكاتب، هو معارضة أوباما الشديدة لاقتراح الكونجرس بضرورة تشديد الموقف التفاوضي الأمريكي عن طريق فرض عقوبات إذا رفضت طهران التخلي عن برنامجها النووي.

وأكد الكاتب أن حلفاء أمريكا الإقليميين يشعرون بقلق بالغ، وهم يشاهدون تمرداً إيرانياً مهيمناً، وسعياً إيرانياً حثيثاً لامتلاك قدرات نووية من ناحية، ويرون حليفهم الاستراتيجي القديم (الولايات المتحدة الأمريكية) لا يحرك ساكناً لإجهاض تلك التحركات من ناحية أخرى.

حذر المحلل السياسي الأمريكي تشارلز كروثامر من تنامي الهيمنة الإيرانية التي أصبحت تشكل تهديداً خطيراً لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. وأوضح المحلل في مقال نشرته مجلة «ناشونال ريفيو» تحت عنوان «الإمبراطورية الإيرانية الصاعدة» أنه في الوقت الذي أدت فيه المساعي الإيرانية نحو امتلاك قدرات نووية إلى صدام كبير بين البيت الأبيض والكونجرس الأمريكي فإن واشنطن تتجاهل إلى حد كبير المساعي الإيرانية الحثيثة لفرض هيمنتها التقليدية على العالم العربي. تلك ملحوظة أثارت قلق الدول العربية الحليفة لواشنطن، ولاسيما دول الخليج العربي.

وأضاف أن «الحوثيين» يتبعون المذهب الشيعي، ويشعرون بأنهم أقلية مضطهدة وسط أغلبية سنية، ويعتمدون على إيران في تزويدهم بالمال والسلاح والتدريب والمشورة من أجل تعزيز موقفهم.

وقال كروثامر إنه بغض النظر عن عدا «الحوثيين» للولايات المتحدة فإن التطورات الأخيرة في اليمن يجب أن تستوقف صانع القرار الأمريكي لسببين: أولاً: لأننا نعتمد على الحكومة اليمنية في دعم حرب الطائرات الآلية الأمريكية ضد عناصر تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب». فالوضع الحالي يهدد بإغلاق السفارة الأمريكية هناك، فضلاً

معاني وتداعيات فوز تحالف القوى اليسارية في الانتخابات اليونانية

أسفرت نتائج الانتخابات اليونانية عن فوز مفاجئ لتحالف القوى اليسارية «الراديكالية»، المعروف باسم «سيريزا» بزعامة أليكسيس تسيبراس (40 عاماً) بـ 35.5% من الأصوات مضاعفاً نقاطه خلال ست سنوات بدرجة لم تعهد في التاريخ السياسي اليوناني، حيث حصد «سيريزا» 149 مقعداً من أصل 300. ماذا يعني ذلك؟ وما التداعيات المتوقعة؟

الديون بشكل كلي (كما طلب تسيبراس). الموقف الألماني بدا الأكثر تشدداً لأنهم سيتحملون عبء أي دعم مالي جديد لإنقاذ الاقتصاد اليوناني. علماً بأنه ومن المنظور الاقتصادي اليوناني الجديد تعتبر مسألة إعادة الدفع الكامل للديون «غير واقعية كلياً». بعبارة مركزية، لا أحد في اليونان يعتقد أن استمرار الدين سيبقى قضية أزلية، وبالتالي أهمية إعادة الجدولة أنها تأتي تخفيفاً لأعباء سينوء بها الاقتصاد اليوناني. المبلغ الذي ستتم إعادة التفاوض حوله يصل إلى 240 مليار يورو (ما يوازي 270 مليار دولار).



إن وصول قوة يسارية أوروبية معروفة بتوجهاتها «الراديكالية» إلى الحكم يثير تساؤلات مهمة حول مستقبل الاتحاد الأوروبي، وخاصة احتمال حدوث تغيير في الخريطة السياسية-الاقتصادية للاتحاد الأوروبي؟ التغيير

السياسي اليوناني الأخير أكد أن اليونانيين قد حرصوا على إعادة رسم الخريطة الأوروبية من خلال تشكيل حكومة ائتلافية من قوى اليسار واليمين هدفها الاستراتيجي توحيد مواقف اليونانيين تجاه القيود المالية الأوروبية المفروضة التي انعكست في أحوال للتكشف الاقتصادي.

التداعيات المتوقعة تشير إلى أن اليونانيين يستمرون في حالة «التفاوض الحذر» تجاه ما سينتج عن المفاوضات المقبلة مع الاتحاد الأوروبي، حيث لا يمكن للموقف القائم أن يحسم من طرف من دون آخر أو على حسابه، بمعنى أنه على الطرفين النظر إلى الموضوع من زاوية المصالح المتبادلة خدمة للصالح الأوروبي. الأساس أن تبقى اليونان عضواً في اتحاد أوروبي يراد له دوام الاستمرارية حفاظاً على قوة الاقتصاد الأوروبي ممثلاً بقوة «عملة اليورو». إن الفشل في التوصل إلى إتفاق يوناني-أوروبي جديد سيؤثر سلباً، ليس في الاقتصاد فقط، بل في المجتمع اليوناني وفي إمكانية استمرارية عضوية اليونان ما يعني إخفاقاً للاتحاد الأوروبي.

إن تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية اليونانية عدّ سبباً مباشراً في تحقيق اليسار فوزاً غير مسبوق في الانتخابات البرلمانية الأخيرة. أحد أبرز الوعود الانتخابية لليسر اليوناني تركز على ضرورة العمل على «محو الديون الخارجية لليونان» البالغة 320 مليار دولار، التي يرجع الجزء الرئيسي منها للاتحاد الأوروبي. ضمن هذا السياق قرر تسيبراس إيفاد وزير ماليته الجديد إلى بروكسل في الأيام القليلة المقبلة للسعي إلى إعادة للتفاوض في مسألة ما يعرف بصفقات الدعم الأوروبي المشروطة، إنقاذاً للاقتصاد اليوناني من الانهيار.

إن الأصوات الداعية إلى إخراج اليونان من الاتحاد الأوروبي من الصعب تصورها بوجود نظام حكم جديد وصل إلى سدة الحكم ديمقراطياً. على العكس بدأت مؤشرات أوروبية تشير إلى إمكانية أن تسلك دول أوروبية أخرى سلوك اليونان مثل إسبانيا التي ستواجه مرحلة الانتخابات البرلمانية قبل نهاية عام 2015، حيث تتصاعد اتجاهات قوى اليسار المعروفة بـ«بوديموس» في الحياة السياسية الإسبانية، ما سينعكس في الانتخابات الإسبانية المقبلة. شعار الرحلة المستقبلية «الأمل قادم والخوف زائل».

أكد رئيس الوزراء اليوناني الجديد أن «مرحلة الإذلال» قد شارفت على الانتهاء. لذا، وعد تسيبراس اليونانيين بأنه سيستبدل برامج الكشف التي فرضها المقرضون اليونانيون الدوليون بسياسات هدفها مساعدة ما يقارب ثلث عدد السكان اقتصادياً واجتماعياً، خاصة للذين يعيشون في حالة الفقر؛ توفيراً للدعم للطبقات المتواضعة بالكهرباء والغذاء. الأمر الذي يقتضي إعمالاً للتخفيف الجزئي للديون المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي. من منظور مكمل، جاءت استجابة وزراء المال لمنطقة اليورو المجتمعين في بروكسل سريعة ولكن «بصورة متحفظة»، إذ فيما أقروا بالواقع السياسي الجديد في اليونان عارضين على اليونانيين إمكانية للتفاوض مجدداً، إلا أنهم أغلقوا الباب أمام إطفاء

باحثان: هل تنجح العلاقات الهندية - الأمريكية في تجديد دمائها؟

يعتقد الخبراء أن العلاقة بين نيودلهي وواشنطن تكاد تراوح مكانها، وتجد صعوبة كبيرة في تطوير نفسها، برغم وجود الإرادة السياسية، بسبب تباين وجهات النظر فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والتعاون المشترك في مجال التكنولوجيا والأمن والدفاع والطاقة والبيئة، علاوة على الخلاف حول قضايا سياسية أهمها روسيا وباكستان.



الولايات المتحدة تكتفي بالقول من دون فعل، في شجب التطرف القادم من ناحية جارتها، مثل استخدام المساعدات الأمريكية كورقة ضغط تفاوضية. وكان من الطبيعي أن تقف نيودلهي طويلاً أمام عرض وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، تقديم مساعدات طارئة بقيمة 250 مليون دولار لباكستان في أثناء زيارته لإسلام أباد مؤخراً.

في حين أسفرت زيارة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين لنيودلهي في ديسمبر الماضي، عن اتفاقيات بمئات المليارات من الدولارات، بعد توقيع الدولتين اتفاقيات نووية وبنفطية ودفاعية مهمة، علاوة على تطوير التعاون العسكري المشترك لتعزيز الصناعات الهندية، ما شجع نيودلهي على التعجيل بتسوية المشكلات التي تعوق المشروع الروسي-الهندي المشترك لإنتاج طائرة مقاتلة نفاثة من نوعية «الشبح».

ويرى الباحثان أن الولايات المتحدة تبدو أكثر انتقائية في اختيار معاركها مع الهند، ولا تعترض كثيراً على اختيار الهند لـ «شركائها» أو على رفضها توقيع عقوبات ضد روسيا بسبب ضم شبه جزيرة القرم والصراع في أوكرانيا. إن الهند نفسها تعلن صراحة أن روسيا هي أهم شريك دفاعي لها، ومن المستبعد عقب تدهور الوضع الاقتصادي في روسيا، أن تتخلى نيودلهي عن شريكها. ويخلص الباحثان إلى أن الولايات المتحدة والهند بحاجة إلى إعادة النظر في أسس العلاقة الثنائية ومرتكزاتها بما يحقق المنفعة المتبادلة، وهو ما يعني ضرورة اتخاذ خطوات عملية على الأرض دون الاكتفاء بالوعود أو الاستناد إلى اتفاقيات سابقة.

تتساءل مليسا هيرش، الباحثة في «مركز ترومان للأمن القومي»، وأجاي ليل، الباحث في «معهد الدراسات الدفاعية والتحليل»، عن أسباب اهتمام الهند بالزيارة الأخيرة للرئيس الأمريكي، والأسباب التي تدفعها إلى الرهان على التقارب مع واشنطن. وذكر الباحثان في مقال نشرته مجلة «ذا ناشونال إنترست»، أن معظم الهنود ربما اعتبروا حضور أوباما احتفالات «عيد الجمهورية» مؤشراً إلى تزايد قوة نيودلهي ونفوذها على الساحة الدولية، وهو تحليل لا يخلو من الصواب، ولكنه لا يخلو من وجود عقبات تهدد العلاقة المشرقة بين الدولتين أيضاً. فالجانبان بحاجة ملحة إلى اقتسام الفوائد والمخاطر المتعلقة بمجالات عدة؛ مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتعاون المشترك في مجال التكنولوجيا والأمن والدفاع والطاقة والبيئة. وإذا استطاعت الولايات المتحدة أن تتجاوز فكرة أن «الهند ستظل هي الهند»؛ بمعنى حتمية تعاملها مع روسيا والصين واستحالة اتفاقها مع الولايات المتحدة على طول الخط، فسيكون هناك حينئذٍ بصيص من الأمل في خروج زيارة أوباما المرتقبة بنتائج إيجابية. وبالمثل، تواجه الهند تحديات مثل اعتماد مزيد من الشفافية في عمليات المشتريات، وأن تدرك أن مبدأ «تسويق المنتجات الأمريكية» لا يجوز أن ينسجم بالضرورة مع «تشجيع الصناعة الهندية»، ويجب على الدولتين أن تصلا إلى اتفاق حول سياستيهما تجاه باكستان، وهي الخطوة التي يمكن أن تعيد الهدوء إلى منطقة جنوب آسيا.

وقد ذكر الباحثان أن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الزيارة ظلت قيد التعطيم بدرجة كبيرة، الأمر الذي أثار حالة من الجدل المتبادل بين وسائل الإعلام في الهند وباكستان، وخرجت الأولى لتتهم الأخيرة بأنها تلقت تعليمات أمريكية بملاحقة العناصر الإرهابية داخل المنطقة الحدودية بين الدولتين، في أثناء زيارة أوباما، وهو ما نفته إسلام أباد تماماً. وإذا صحت تلك المزاعم فستكون بمنزلة تأكيد ضمني بأن الهند تواجه «مشكلة باكستانية» صعبة من المستبعد أن تتدخل واشنطن فيها. ويعمق جراح الهند إحساسها بأن

المك سلمان يبلغ أوباما أن سياسة السعودية للطاقة مستمرة

في موقف بلاده. وقام أوباما بزيارة خاطفة للسعودية لتقديم التعازي في وفاة الملك عبدالله بن عبدالعزيز. وفي تطور ذي شأن بأسواق النفط، قال مسؤول في ميناء إن حكومة ليبيا المعترف بها دولياً أفرجت عن ناقلة



أجبرت على الرسو في ميناء خاضع لسيطرتها بعدما منعها في بداية الأمر من تسليم وقود إلى إدارة الحكومة الليبية المنافسة. وقال قائد القوات الجوية التابعة لرئيس الوزراء المعترف به عبدالله الثني إن طائرات حربية أجبرت الناقلة «أنوار إفريقية» على الإبحار إلى طبرق بعد أن كانت تقترب من ميناء مصراتة.

قال مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية أول من أمس الثلاثاء: إن العاهل السعودي الملك سلمان والرئيس الأمريكي باراك أوباما ناقشا استقرار سوق النفط، وإن الملك عبّر في أثناء محادثتهما عن رسالة مفادها استمرارية سياسة الطاقة السعودية.

وقال المسؤول متحدثاً إلى الصحفيين على متن طائرة الرئاسة الأمريكية بعد أن غادر أوباما السعودية، إن الزعيمين لم يناقشا أسعار النفط الحالية. وأضاف أن الملك سلمان أشار إلى أن السعودية ستواصل لعب دورها في إطار سوق الطاقة العالمية وأنه ينبغي ألا يتوقع أحد تغييراً

خطة أمريكية لاستكشاف النفط والغاز في مياه الأطلسي



اقترحت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، أول من أمس الثلاثاء، السماح للمرة الأولى بالتنقيب عن النفط والغاز في شريط عريض بالمياه الواقعة قبالة الساحل الأمريكي على المحيط الأطلسي. وتطلق خطة الحفر الجديدة التي

تستمر ما بين عامي 2017 و2022 عملية قد تستغرق سنوات عدة قبل أن تصبح المياه قبالة ولايات فرجينيا أو نورث كارولينا أو ساوث كارولينا أو جورجيا متاحة لعمليات الحفر.

وقالت وزيرة الداخلية سالي جويل إن الخطة «اقتراح متوازن» لاستغلال حقول النفط والغاز التي يعتقد أنها تحتوي على احتياطيات قابلة للاستخراج. وهي توسع الخطة الخمسية السابقة التي صدرت بشكل مبدئي في عام 2010 التي تسمح بالحفر قبالة فرجينيا. وألغت الإدارة الأمريكية بيعاً إيجارياً هناك بعد انفجار وتسرب نفطي لشركة (بي بي) في خليج المكسيك في ذلك العام.

وتتضمن الخطة بيعاً إيجارياً محتملاً في مياه المحيط الأطلسي بحلول عام 2021، وتتضمن خطة البيع الإيجاري في الأطلسي، منطقة ساحلية عازلة باتساع 80 كيلومتراً لحماية الاستخدامات الأخرى.

توقعات بنمو الطلب الصيني على النفط في عام 2015

توقعت مؤسسة البترول الوطنية الصينية أكبر مجموعة للطاقة في الصين أمس الأربعاء، نمو الطلب في البلاد على النفط 3% في العام الحالي مقارنة بالعام الماضي من دون تغير يذكر عن وتيرة النمو في عام 2014 وفق حسابات «رويترز». وتوقعت المؤسسة أيضاً نمو استهلاك الغاز الطبيعي 9.3% إلى 200 مليار متر مكعب في عام 2015 مقارنة بنمو قدره 5.6% في عام 2014 وفق ما أعلنته أكبر هيئة مركزية للتخطيط في الصين.

وفي سياق آخر، تراجع سعر النفط أكثر من 1% أمس مع ارتفاع الدولار في أوائل التعاملات الآسيوية وتعرضت الأسعار لضغوط أيضاً من تقرير يظهر زيادة أكبر من المتوقع في مخزونات الخام الأمريكية. وارتفعت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام أكثر من 2% عند التسوية يوم أول من أمس الثلاثاء عندما سجل مؤشر الدولار أكبر انخفاض له منذ مطلع أكتوبر



الماضي وسط بيانات أمريكية ضعيفة تلقي بشكوك على التفاؤل بشأن آفاق أكبر اقتصاد في العالم.

التمويل الإسلامي والاقتصاديات المعاصرة

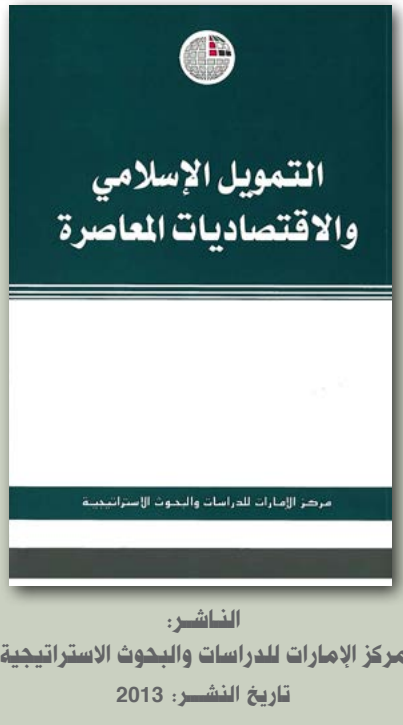
أما الدراسة الثانية، فكانت حول استقبال آليات التمويل الإسلامي في فرنسا على وجه التحديد؛ حيث يرى أستاذ القانون في «جامعة ستراسبورج» تييرري رامبو، أن اللجوء إلى التمويل الإسلامي يمثل رهاناً مالياً هائلاً، لا يمكن أن تبقى فرنسا بمنأى عنه؛ فلا حاجة - على الصعيد القانوني - إلى تغيير تشريعي كبير لإرسائه؛ إذ يمكن إدخال بعض التعديلات القانونية أو الضرائبية في قانون الضريبة.

ويرى أستاذ الدراسات التجارية العليا في جامعة السوربون بأبوظبي، هنري-لويس فيدي، في دراسته لنظام التمويل الإسلامي، أن من الضروري العودة إلى تاريخ التمويل الإسلامي، وتحديد

أسسه، ومعرفة ما يميز النظام المصرفي الإسلامي من النظام الأنجلوساكسوني المسيطر حالياً، بما يتيح لنا معرفة موضع التمويل الإسلامي اليوم في إطار النظام المالي العالمي، وكيف يمكنه أن يكون رداً على متطلبات السيولة في الدول التي أصابها أزمة الديون الباهظة.

ويرى المدير التنفيذي لشركة «يسار»، مجيد صديق داود، أن الحاجة الحقيقية إلى التمويل الإسلامي في اقتصاد اليوم تتبع من حجم سوق «التمويل الإسلامي»، برغم حدائه، التي تمثل حالياً نحو 1% من إجمالي التمويل العالمي، وهذه النسبة لا تمثل مسلمي العالم، أو القوة الاقتصادية المحتملة الهائلة التي تمتلكها هذه المجموعة السكانية الكبيرة.

ويبحث الأستاذ في «معهد باريس للدراسات السياسية» ميشال رومي، في آفاق الطلب على التمويل الإسلامي خارج العالم الإسلامي؛ حيث يوضح أن بعض الأحداث والعوامل، تبين أن ثمة تغييراً يحدث في البلدان الغربية، وخاصة في فرنسا، يصل أثره إلى نمو النواتج المصرفية المطابقة للشريعة. والواقع أن سياق الأزمة، قد عزز الشعور بضرورة إعادة التركيز على القيم الأخلاقية. ويدرس الخبير في قانون المعاملات الإسلامية، يوسف طلال ديلورنزو، المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي، وكيفية تأثيرها في مسار قطاع الخدمات المالية المتنامي؛ حال حدوث أي أزمة مالية في المستقبل.



هذا الكتاب نتاج ندوة علمية عقدها «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، بالتعاون مع «مرصد الدراسات الجيوسياسية-باريس»، وذلك في مدينة أبوظبي في 17 يناير عام 2012. وفي الكتاب، أثارت مجموعة من الخبراء تساؤلات حول الآثار الكارثية للأزمة المالية العالمية وجدوى الاعتماد العالمي بصورة كلية على نظام «التمويل الرأسمالي التقليدي».

ففي بحث بعنوان: «التمويل الإسلامي: منظومة ملائمة لعالم مأزوم»، يرى مدير مرصد الدراسات الجيوسياسية في باريس؛ شارل سان-برو، أن التطبيقات العملية للمبادئ الاقتصادية الأساسية في الشريعة الإسلامية، أثبتت أنها على

قدر كبير من الأهمية؛ بوصفها تراعي مصالح جميع الأطراف المتعاقدة من مؤسسات وأفراد، وتؤسس لشراكة بينهم، وتسد أبواب الضرر في المعاملات والمشروعات، وتؤكد ضرورة ارتباط التمويل بالإننتاج الحقيقي وبأصول قائمة، وتقوم على أساس تقاسم الخسائر والأرباح والمخاطر.

ويسرد مستشار المعهد العالي للأعمال في بيروت، الدكتور عبد المولى الشعار، تاريخ النشأة، وبداية تشكل ملامح نظام التمويل الإسلامي عالمياً، خارج نطاق العالم الإسلامي، مع تأسيس كثير من المصارف الإسلامية؛ بوصفها مؤسسات مستقلة، أو من خلال استحداث وحدات إسلامية عاملة في المصارف التقليدية، في دول؛ مثل: المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

وتناول الكتاب حالتين دراسيتين: الأولى، حول تطبيقات نظام التمويل الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، قدمها المستشار الاقتصادي في «مصرف الإمارات الصناعي»، محمد عبدالرحمن العسومي؛ حيث تناول في ورقته، قيام الصيرفة الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعد رائدة في العالم؛ حيث مضى على تأسيس أول مصرف إسلامي فيها، نحو أربعة عقود. وبيّن العسومي أن المصارف الإسلامية، تستحوذ على 20% من إجمالي العمل المصرفي في الإمارات، مقابل 80% للمصارف التجارية.